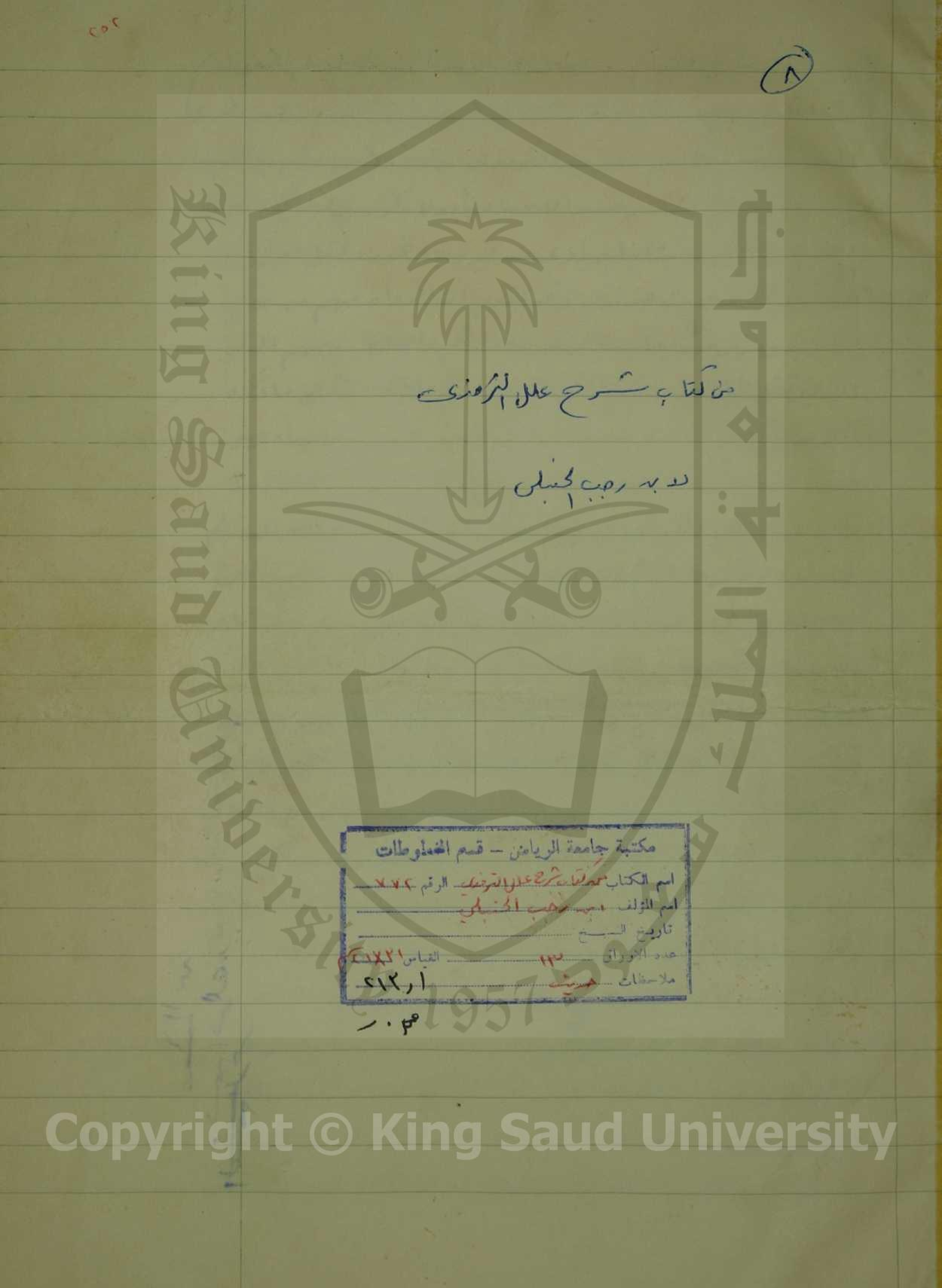

كتاب شرح علل الترمذي
ابن رجب الحنبلي

ش. ر شرح علل الترمذى، تأليف ابن رجبه عبدالرحمن بن أحمد
ـ٧٩٥هـ. بخط حسن زيدان طلبة في القرن الرابع
عشر الهجرى تقديرا.

١٤ ص ٢٥ س ٣٠×٢١ســـم
٧٧٤ نسخة جيدة، خطها رقعة حديث، ناقصة.

الاعلام ٤ : ٦٧، شذرات الذهب ٦ : ٣٣٩

١ـ مصطلح الحديث أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ
جـ ـ تاريخ النســـــخ.



٨

من كتاب شرح علل الترمذي

لابن رجب الحنبلي

{من كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي المخطوط المحفوظ
بدار الكتب المصرية رقم (٤٩ مصطلح الحديث) من صفحة ٦٤ ب سطر ٢٠}

واما الحديث الحسن فقد بين الترمذي مراده بالحسن وهو ما كان
حسن الإسناد . وفسر حسن الاسناد بأن لايكون في اسناده متهم
بالكذب ولايكون شاذا ويروى من غير وجه نحوه . فكل حديث
كان كذا فهو عنده حديث حسن . وقد تقدم ان الرواة منهم من يتهم
بالكذب ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والغلط . ومنهم الثقة ٦٥
الذي يقل غلطه . ومنهم الثقة الذي يكثر غلطه . فعلى ما ذكره
الترمذي كل ما كان في اسناده متهم فليس بحسن وما عداه فهو
حسن بشرط ان لايكون شاذا . والظاهر انه اراد بالشاذ ما
قاله الشافعي وهو أن يروي الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم
خلافه ، وبشرط ان يروى نحوه من غير وجه . يعني ان يروي معنى
ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير ذلك
الاسناد . فعلى هذا الحديث الذي يرويه الثقة العدل ومن كثر
غلطه ومن يغلب على حديثه الوهم اذا لم يكن احد منهم متهما كله
حسن بشرط ان لايكون شاذا مخالفا للاحاديث الصحيحة وبشرط
ان يكون معناه قد روي من وجوه متعددة فان كان مع ذلك
من رواية الثقات العدول الحفاظ فالحديث حينئذ حسن صحيح وان
كان مع ذلك كذا من رواية غيرهم من اهل الصدق الذين في حديثهم
وهم وغلط إما كثير أو غالب عليهم فهو حسن ولو لم يرو لفظه الا من
ذلك الوجه لأن المعتبر ان يروى معناه من غير وجه ولا نفس
لفظه . وعلى هذا فلا يشكل قوله حديث حسن غريب ، ولا قوله
صحيح حسن غريب لانعرفه الا من هذا الوجه لان مراده ان هذا
اللفظ لايعرف الا من هذا الوجه لكن لمعناه شواهد من غير هذا
الوجه وان كانت شواهده بغير لفظه . وهذا كما في حديث الاعمال

بالنيات فانه شواهده كثيرة جدا في السنة كلها (كذا) يدل على أن المقاصد
والنيات هي المؤثرة في الاعمال وأن الجزاء يقع على العمل بحسب
ما نوي به، وان لم يكن لفظ حديث عمر مرويا من غير حديثه من وجه
يصح وبمعنى هذا الذي ذكرناه فسر ابن الصلاح كلام الترمذي في
معنى الحسن غير انه زاد ان لا يكون من رواية مغفل كثير الخطأ وهذا ٦٥ب
يدل عليه كلام الترمذي لانه انما اعتبر ان لا يكون راويه متهما
فقط. لكن قد يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا ان من كان مغفلا
كثير الخطأ لا يحتج بحديثه ولا يشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين.
وقول الترمذي رحمه الله يروى من غير وجه نحو ذلك. ولم يقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحتمل ان يكون مراده عن النبي صلى
الله عليه وسلم ويحتمل ان يحمل كلامه على ظاهره وهو ان يكون
معناه يروى من غير وجه ولو موقوفا ليستدل بذلك على ان هذا
المرفوع له اصل يعتضد به. وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل
انه اذا عضده قول صحابي او عمل عامة اهل الفتوى به كان صحيحا
وعلى هذا التفسير الذي ذكرناه لكلام الترمذي انما يكون الحديث
صحيحا حسنا اذا صح اسناده برواية الثقات العدول ولم يكن شاذا
وروي نحوه من غير وجه. وأما الصحيح المجرد فلا يشترط فيه ان يروى
بجوهر (كذا) غير وجه، لكن لا بد ايضا ان لا يكون شاذا وهو ما روت
الثقات بخلافه على ما يقوله الشافعي والترمذي فيكون حينئذ
الصحيح الحسن اقوى من الصحيح المجرد.
وقد يقال ان الترمذي انما يريد بالحسن ما فسره به ههنا اذا ذكر
الحسن مجردا عن الصحة، فأما الحسن المقترن بالصحيح فلا يحتاج
الى ان يروى نحوه من غير وجه لأن صحته تغني عن اعتقاده (كذا) بشواهد
أخر والله أعلم.
وقد اضطرب الناس في جمع الترمذي بين الحسن والصحيح لان

[Margin notes: لحظ / محا ; نحوه من ؛ ظ اعتضاده]

الحسن دون الصحيح فكيف يجمع الحسن والصحة. وكذلك جمعه بين
الحسن والغريب لأنهما لم يروا الامن وجه واحد. فمنهم من قال مراده
ان الحديث حسن لثقة رجاله وارتقى من الحسن الى درجة الصحة
لان رواته في زيادة مراتب الثقة فحديثهم حسن وصحيح لجمعهم
بين صفات من يحسن حديثه وصفات من يصحح حديثه. وعلى هذا
فكل صحيح حسن ولا عكس. ولهذا لا يكاد يُفرد الصحة عن الحسن ٦٦
الا نادرا. وعلى هذا التفسير فالحسن ما تقاصر عن درجة
الصحيح لكون رجاله لم يبلغوا من الصدق والحفظ درجة رواة
الصحيح وهم الطبقة الثانية من الثقات الذين ذكرهم مسلم في
مقدمة كتابه وقيل إنه خرج حديثهم في المتابعات وهذا الحسن ظ
هو الذي اراده ابوداود بقوله خرجت في كتابي الصحيح وما يشبهه وما الذى
يقاربه. وذكر ابن الصلاح ان تفسير الحسن بهذا هو قول الخطابي
وليس هو قول الترمذي وذكر ان الحسن نوعان احدهما ما ذكره
الترمذي وهو ان يكون راويه غير متهم ولا مغفل كثير الخطأ ولا
صاحب فسوق ويكون متن الحديث قد اعتضد بشاهد آخر له فيخرج
بذلك عن ان يكون شاذا ومنكراً. والثاني وهو قول الخطابي ان
يكون رواته من المشهورين بالصدق والامانة غير أنهم لم يبلغوا
درجة رجال الصحيح لتقصيرهم عنهم في الاتقان والحفظ ولا يكون
الحديث شاذا ولا منكرا ولا معللا. وذكر أن الترمذي اذا جمع
بين الحسن والصحة فمراده انه روي باسنادين احدهما حسن والآخر
صحيح. وهذا فيه نظر لأنه يقول كثيرا حسن صحيح غريب لا نعرفه
الا من هذا الوجه. وقد اجاب عن ذلك بعض اكابر المتأخرين بانه
قد يكون اصل الحديث غريبا ثم تعدد طرقه عن بعض رواته اما التابعي
او من بعده فان كانت تلك الطرق كلها صحيحة فهو صحيح غريب. اذ
الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقه وليس فيها متهم وليس شاذا ص ٢٠

ص ٦٦

فاذا قال مع ذلك انه غريب لا يعرف الا من ذلك الوجه حمل على أحد
شيئين اما ان طرقه قد تعددت الى أحد رواة الاصلين فيكون
اصله غريبا ثم صار حسنا واما ان يكون اسناده غريب بحيث لا يعرف
بذلك الاسناد الا من هذا الوجه ومتنه حسنا بحيث روي من وجهين
واكثرها يقول وفي الباب عن فلان وفلان فيكون لمعناه شواهد ٦٦ ب
تبين ان متنه حسن وان كان اسناده غريبا وفي بعض هذا نظر
وهو بعيد من مراد الترمذي لمن تأمل كلامه.

ومن المتأخرين من قال ان الحسن الصحيح عند الترمذي دون الصحيح

أ/ يريد بن الحافظ عماد الدين بن الشيخ محمد سالم الباعث الحثيث

المفرد فاذا قال صحيح فقد جزم بصحته واذا قال حسن صحيح فمراده
انه جمع طرفا من الصحة وطرفا من الحسن وليس بصحيح محض بل حسن
مشرب بصحة كما يقال في المز انه حلو حامض باعتبار ان فيه حلاوة
وحموضة. وهذا بعيد جدا فان الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في
غالب الاحاديث الصحيحة المتفق على صحتها والتي أسانيدها في أعلى
درجة الصحة كمالك عن نافع عن ابن عمر والزهري عن سالم عن ابيه
ولا يكاد الترمذي يفرد الصحة الا نادرا وليس ما افرد فيه الصحة
باقوى مما جمع فيه بين الحسن والصحة.

ومن المتأخرين ايضا من قال مراد الترمذي بالحسن ان كلا
من الاوصاف الثلاثة التي ذكرها في الحسن وهي سلامة الاسناد
من المتهم وسلامته من الشذوذ وتعدد طرقه ولو كانت واهية موجب
لحسن الحديث عنده. وهذا بعيد جدا وكلام الترمذي انما يدل على انه
لا يكون حسنا حتى تجتمع فيه الاوصاف الثلاثة وتسمية الحديث
الواهي الذي تعددت طرقه حسنا لا اعلمه وقع في كلام الترمذي
في شيء من احاديث كتابه.

واعلم ان الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن
وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف والحديث الغريب

كما سيأتي. والغرائب التي خرجها فيها بعضها مناكير ولاسيما في
كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه ولا اعلمه
خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثا باسناد منفرد
الا انه يخرج حديثا مرويا من راو مختلفا في اسناده وفي بعضه
طرقه متهم وعلى هذا الوجه خرج محمد بن سعيد المصلوب ومحمد ظ عن
ابن السائب الكلبي. ٦٧

نعم قد يخرج عن سيء الحفظ وعمن غلب على حديثه الوهم
ويبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه وقد شاركه ابو داود في التخريج
عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كاسحق بن ابي فروة
وغيره. وقد قال أبو داود في رسالته الى اهل مكة في كتاب السنن
الذي صنفته متروك الحديث شيء. واذا كان فيه حديث منكر
بينت انه منكر ومراده انه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما
ظهر له او لمتروك متفق على تركه فانه قد خرج لمن قد قيل انه متروك
ومن قد قيل انه متهم بالكذب. وقد كان أحمد بن صالح المصري وغيره
لا يتركون الا حديث من اجمع على ترك حديثه. وحكي مثله عن النسائي
فالترمذي يخرج حديث الثقة الضابط ومن يهم قليلا ومن يهم
كثيرا او من يغلب عليه الوهم يخرج حديثه قليلا ويبين ذلك
ولا يسكت عنه وقد خرج حديث عبد الله المزني ولم يجمع على ترك بن
حديثه بل قد قواه قوم وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب
وقد ذكرنا ذلك. وقد حكى الترمذي في العلل عن البخاري انه قال
في حديثه في تكبيرة صلاة العيدين هو اصح حديث في هذا الباب
قال وانا أذهب اليه وابو داود قريب من الترمذي في هذا. بل
هو اشد انتقادا للرجال منه. وأما النسائي فشرطه اشد من ذلك
ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم ولا لمن فحش خطؤه وكثر
واما مسلم فلا يخرج الا حديث الثقة الضابط ومن في حفظه

بعضه شيء وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه ولا يخرج عنه
الا ما لا يقال انه مما وهم فيه. واما البخاري فشرطه اشد من ذلك وهو
انه لا يخرج الا للثقة الضابط ولم يذر كذا وهمه وان كان قد اعترض
عليه في بعض من خرج عنه ونذكر لذلك مثالا وهو ان اصحاب الزهري
خمس طبقات (الطبقة الاولى جمعت الحفظ والاتقان وطول الصحبة بلغ
للزهري والعلم بحديثه والضبط له كمالك وابن عيينة وعبيد الله ٦٧ب
ابن عمر ومعمر ويونس وعُقيل وشُعيب وغيرهم وهؤلاء متفق
على تخريج حديثهم عن الزهري.
(الطبقة الثانية) اهل حفظ واتقان لكن لم تطل صحبتهم للزهري
وانما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه وهم في اتقانهم دون
الاولى كالاوزاعي والليث وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر والنعمان
ابن راشد ونحوهم وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري.
(الطبقة الثالثة) لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه ولكن
تُكلم في حفظهم كسفيان بن حسين ومحمد بن اسحق وصالح بن ابي الاخضر
وزمعة بن صالح ونحوهم وهؤلاء يخرج لهم أبو داود والترمذي
والنسائي وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة.
(الطبقة الرابعة قوم) رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة
ومع ذلك تكلم فيهم مثل اسحق بن يحيى الكلبي ومعاوية بن يحيى الصدفي
واسحق بن ابي فروة وابرهيم بن يزيد المكي والمثنى بن الصباح ونحوهم
وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم.
(الطبقة الخامسة) قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي
وعبد القدوس بن حبيب ومحمد بن سعيد المصلوب وبحر السقاء
ونحوهم فلم يخرج لهم الترمذي ولا ابو داود ولا النسائي ويخرج
ابن ماجة لبعضهم ومن هنا نزلت درجة كتاب ابن عن بقية الكتب
ولم يعده من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخرين.

ترجم ابن ماجه

اصحاب

اصحاب نافع قسمهم ابن المديني تسع طبقات:
(الطبقة الاولى) ايوب وعبيد الله بن عمر ومالك وعمر بن نافع قال
فهؤلاء اثبت اصحابه وأثبتهم عندي ايوب.
قال وسمعت يحيى يقول ليس ابن جريج بدونهم فيما سمع من نافع
(الطبقة الثانية) عبد الله بن عون ويحيى الانصاري وابن جريج
(الطبقة الثالثة) ايوب بن موسى واسمعيل بن امية وسليمن بن
موسى وسعد بن ابرهيم.
٦٨ (الطبقة الرابعة) موسى بن عقبة ومحمد بن اسحق وداود بن الحصين
(الطبقة الخامسة) محمد بن عجلان والضحاك بن عثمان واسامة
ابن زيد الليثي ومالك بن مغول.
(الطبقة السادسة) ليث بن سعد واسمعيل بن ابرهيم بن عقبة
وسليمن بن ساحون وابن عنج المصري.
(الطبقة السابعة) عبد الرحمن السراج وسعيد بن عبد الله بن حرب
وسلمة بن علقمة وعلي بن الحكم والوليد بن أبي هشام.
(الطبقة الثامنة) ابو بكر ابن نافع وخليفة بن علان ويونس
ابن يزيد وجويرية بن اسماء وعبد العزيز بن أبي رواد ومحمد بن
ثابت العبدي وأبو علقمة الفروي وعطاف بن خالد وعبد الله
ابن عمر وحجاج بن ارطاة واشعث بن سوار وثور بن يزيد.
(والطبقة التاسعة) لا يكتب عنهم عبد الله بن نافع وابو امية ابن يعلى
وعثمان البري وعمر بن قيس سندل (انتهى)
وقد خولف في بعض هذا الترتيب فمن ذلك تقديم سليمن
ابن موسى على موسى بن عقبة. والليث والضحاك بن عثمان
ومالك بن مغول وجويرية ويونس وحديث جويرية والليث
ابن سعد عن نافع مخرج في الصحيحين وسليمن بن موسى قد تكلم
فيه غير واحد ولم يخرجا له شيئا.

وقد قسم النسائي اصحابه تسع طبقات ايضا. وخالف ابن المديني
في بعضه ماذكره ووافقه في بعضه فوافقه في ذكر الطبقة الاولى
وزاد في الطبقة الثانية صالح بن كيسان وزاد في الثالثة موسى
ابن عقبة وكثير بن فرقد واسقط منها سعد بن ابرهيم وسليمن بن موسى
وذكر الطبقة الرابعة الليث بن سعد وجويرية بن اسماء واسمعيل بن
ابرهيم بن عقبة ويونس بن يزيد لم يذكر غيرهم وزاد في الخامسة
ابن ابي ذئب وحنظلة بن ابي سفيان وابن عيينة واسقط ذكر اسامة
وابن مغول . وذكر الطبقة السادسة سليمن بن موسى وبرد بن سنان
ب ٦٨ وهشام بن الغاز وابن ابي رواد وزاد في السابعة عبيد الله
ابن الاخنس واسقط منها سعيدا وعلي بن الحكم . وقال الطبقة
الثامنة عمر بن محمد بن زيد واسامة بن زيد وابن اسحق وصخر بن جويرية
٦٩ وهمام بن يحيي وهشام بن سعد . قال والتاسعة الضعفاء عبد الكريم
البوامية وليث بن ابي سليم وحجاج بن ارطاة واشعث بن سوار وعبد الله
ابن عمر . وذكر طبقة عاشرة وقال هم المتروك حديثهم اسحق
ابن ابي فروة وعبد الله بن نافع وعمر بن قيس ونجيح ابو معشر وعثمان
البري وابو امية بن يعلى ومحمد بن عبد الرحمن بن المجبر وعبد العزيز
ابن عبيد الله .

(اصحاب الاعمش) قال النسائي هم سبع طبقات :
(الاولى) يحيى القطان والثوري وشعبة .
(الثانية) زائدة وابن ابي زائدة وحفص بن غياث .
(الثالثة) ابو معاوية وجرير بن عبد الحميد وابو عوانة .
(الرابعة) قطبة بن عبد العزيز ومفضل بن مهلهل وداود الطائي
وفضيل بن عياض وابن المبارك .
(الخامسة) ابن ادريس وعيسى بن يونس ووكيع وحميد الرواسي
وعبد الله بن داود والفضل بن موسى وزهير بن معاوية .

السادسة

السادسة ابو اسامة وابن نمير وعبد الواحد بن زياد .
السابعة عبيدة بن حميد وعبدة بن سليمن .

(واما الحديث الغريب) فهو ضد المشهور وقد كان السلف يمدحون
المشهور من الحديث ويذمون الغريب منه في الجملة . ومنه قول
ابن المبارك العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا يعني المشهور
خرجه البيهقي من طريق الترمذي عن احمد بن عبدة عن ابي وهب
عنه . وخرج ايضا من طريق الزهري عن علي بن حسين قال ليس
من العلم ما لا يعرف انما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن
وباسناده عن مالك قال شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر
الذي قد رواه الناس . وروى محمد بن جابر عن الاعمش عن ابرهيم
قال كانوا يكرهون غريب الحديث وغريب الكلام . وعن ابي يوسف
قال من طلب غرائب الحديث كُذِّب . وقال ابو نعيم كان عندنا رجل
يصلي كل يوم خمسمائة ركعة سقط حديثه في الغرائب . وقال
عمر بن خالد سمعت زهير بن معاوية يقول لعيسى بن يونس ينبغي
للرجل ان يتوقى رواة غريب الحديث فاني اعرف رجلا كان يصلي
في اليوم مائتي ركعة ما افسده عند الناس الا رواية غريب الحديث
وذكر مسلم في مقدمة كتابه من طريق حماد بن زيد ان ايوب قال
لرجل لزمت عمرا قال نعم انه يجيئنا (كذا) باشياء غرائب قال يقول له
ظ نفرا (أو نفرق) ايوب انما يقرأ (كذا) ونفرح من تلك الغرائب . وقال رجل لخالد بن الحارث
في حديث حديث (كذا) الاشعث لعلي اجد فيه شيئا غريبا فقال لو
كان فيه شئ غريب لمحوته . ونقل علي بن عثمان النفيلي عن احمد
قال شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها . وقال
المروذي سمعت احمد يقول تركوا الحديث واقبلوا على الغرائب
ما اقل الفقه فيهم . ونقل محمد بن سهل عسكر عن احمد قال

اذا سمعت اصحاب الحديث يقولون هذا الحديث غريب او فائدة فاعلم
انه خطأ او دخل حديث في حديث او خطأ من المحدث او ليس له اسناد
وان كان قد روى شعبة وسفيان وإذا سمعتهم يقولون لا شيء
فاعلم انه حديث صحيح. وقال احمد بن يحيى سمعت احمد غير مرة
يقول لا تكتبوا هذه الاحاديث الغرائب فانها مناكير وعامتها
عن الضعفاء. قال ابو بكر الخطيب اكثر طالبي الحديث في هذا الزمان
يغلب عليهم كتب الغرائب دون المشهور وسماع المنكر دون المعروف
والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من رواية المجروحين والضعفاء
حتى لقد صار الصحيح عند اكثرهم مجتنبا والثابت مصدوفا عنه
مطرحا وذلك لعدم معرفتهم باحوال الرواة ومحلهم ونقصان
علمهم بالتمييز وزهدهم في نقله وهذا خلاف ما كان عليه الائمة ٢٦٩ ب
من المحدثين والاعلام من اسلافنا الماضين. وهذا الذي ذكره الخطيب
حق ونجد كثيرا ممن ينتسب الى الحديث لا يعتني بالاصول الصحاح
كالكتب الستة ونحوها ويعتني بالاجزاء الغريبة وبمثل مسند البزار
ومعاجم الطبراني او افراد الدارقطني وهي مجمع الغرائب والمناكير
ومن جملة الغرائب المنكرة الاحاديث الشاذة المطرحة وهي نوعان
ما هو شاذ الاسناد وسيذكر الترمذي فيما بعد امثلته وما هو شاذ بعض
المتن كالاحاديث التي صحت الاسانيد بخلافها او اجتمعت ائمة
العلماء على القول بغيرها وهذا كما قاله احمد في حديث اسماء بنت
عميس تسلبي ثلاثا ثم اصنعي ما بدا لك انه من الشاذ المطرح مع
انه قد قال بشذوذ من العلماء ان المتوفى عنها لا احداد عليها بالكلية
كما سبق ذكره في موضعه وكذلك حديث طاوس عن ابن عباس في
الطلاق الثلاث قد تقدم في كتاب الطلاق كلام احمد وغيره
من الائمة فيه وانه شاذ مطرح. قال ابراهيم بن ابي عبلة من حمل
شاذ العلم حمل شرا كثيرا. وقال معاوية بن قرة اياك والشاذ

من العلم

كذا الاصل
الناسخ
ولعله [illegible]
المكي

من العلم. وقال شعبة لا يجيئك الحديث الشاذ الا من الرجل الشاذ
قال صالح بن محمد الحافظ الشاذ الحديث المنكر الذي لا يعرف.
وقد تقدم قول ابن مهدي لا يكون اماما في العلم من يحدث بالشاذ
من العلم وقد اعترض على الترمذي بانه في غالب الابواب يبدأ
بالاحاديث الغريبة الاسناد غالبا وليس ذلك بعيب فانه رحمه الله
يبين ما فيها من العلل ثم يبين الصحيح في الاسناد. وكان قصده
رحمه الله ذكر العلل ولهذا تجد النسائي اذا استوعب طرق الحديث
بدأ بما هو غلط ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له.

واما ابو داود رحمه الله فكانت عنايته بالمتون اكثر ولهذا يذكر
الطرق واختلاف ألفاظها والزيادات المذكورة في بعضها دون ٧٠
بعض فكانت عنايته بفقه الحديث اكثر من عنايته بالاسانيد
فلهذا يبدأ بالصحيح من الاسانيد وربما لم يذكر الاسناد المعلل
بالكلية. ولهذا قال في رسالته الى اهل مكة سألتم ان اذكر لكم
الاحاديث التي في كتاب السنن اهي اصح ما عرفت في الباب
فاعلموا انه كذلك الا ان يكون قد روي من وجهين صحيحين واحدهما
اقوى اسنادا والآخر صاحبه اقدم في الحفظ فربما كتبت ذلك
ولا ارى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ولم اكتب في الباب الا
حديثا او حديثين وان كان في الباب احاديث صحاح فانه يكثر
واذا اعدت الحديث في الباب من وجهين او ثلاثة فانما هو من
زيادة كلام فيه وربما فيه كلمة زائدة على الاحاديث وربما اختصرت
الحديث الطويل لاني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا
يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك الى ان قال وما كان
في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته. ومنه ما لم يصح سندا
وما لم اذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها اصح من بعضها الى ان قال
والاحاديث التي وضعتها في كتاب السنن اكثرها مشاهير وهو

عند كل من كتب شيئا من الحديث الا ان تميزها لا يقدر عليه كل الناس والفجر بل ان الا مشاهير فانه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من ائمة العلم ولم احتج بحديث وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به اذا كان الحديث غريبا شاذا. فاما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر ان يرده علينا احد.

وقال ابرهيم النخعي كانوا يكرهون الغريب من الحديث.

وقال يزيد بن ابي حبيب اذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة فان عرف والا فدعه » وذكر بقية الرسالة.

وخرج البيهقي قال لولا مالك بن انس والليث بن سعد لهلكت ٧٧ ب بأسناده عن ابن وهب
كنت اظن ان كل ما جاء عن النبي صلى الله عليه يعمل به.

قال ابن ابي خيثمة ثنا ابن الاصبهاني ثنا عيسى بن يونس عن الاعمش عن ابرهيم قال اني لاسمع الحديث فآخذ منه ما يؤخذ منه وأدع سائره.

ثم لنرجع الى ما ذكره الترمذي رحمه الله فنقول ذكر الترمذي ان الغريب عند اهل الحديث يطلق بمعان (احدها) ان يكون الحديث لا يروى الا من وجه واحد ثم مثل بمثالين وهما في الحقيقة نوعان أحدهما ان يكون ذلك الاسناد لا يروى به الا ذلك الحديث ايضا وهذا مثل حديث حماد بن سلمة عن ابي العُشراء الدارمي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذكاة فهذا حديث غريب لا يعرف الا من حديث حماد بن سلمة عن ابي العشراء ثم اشتهر عن حماد ورواه عنه خلق فهو في أصل اسناده غريب ثم صار مشهورا عن حماد.

قال الترمذي ولا نعرف لأبي العشراء عن ابيه غير هذا الحديث وقد خرج الترمذي في كتاب الصيد والذبائح هذا الحديث وقال

غريب

غريب لا نعرفه الا من حديث حماد بن سلمة ولا نعرف لابي العشراء عن ابيه غيره. ولم يقل انه حسن لما ذكرهنا ان شرطه في الحسن ان يروى نحوه من غير وجه. وهذا ليس كذلك فانه لم يرد في الذكاة في غير الحلق واللبة الا في حال الضرورة.

وحكى ايضا في كتاب العلل عن البخاري انه قال لا نعرف لابي العشراء شيئا غير هذا. وقد ذكرنا هناك ان بعضهم ذكر لحماد بن سلمة عن ابي العشراء عن ابيه نحو عشرة احاديث لكن كل اسانيدها الى حماد ضعيفة لا يكاد يصح منها شيء عنه وهو احمد حديث ابي العشراء في الذكاة ايضا

(النوع الثاني) ان يكون الاسناد مشهورا يروى به احاديث كثيرة لكن هذا المتن لم يصح روايته الا بهذا الاسناد ومثله الترمذي
٧١ بحديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن بيع الولاء وهبته فانه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من هذا الوجه ومن رواه من غيره فقد وهم وغلط وقد خرجه الترمذي في كتاب البيوع وسبق الكلام عليه هناك مستوفى وهو معدود من غرائب الصحيح فان الشيخين خرجاه ومع هذا فتكلم فيه الامام احمد وقال لم يتابع عبد الله بن دينار عليه واشار الى ان الصحيح ما روي عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال "الولاء لمن اعتق" لم يذكر النهي عن بيع الولاء وهبته.

قلت وروى نافع عن ابن عمر من قوله النهي عن بيع الولاء وعن هبته مرفوع. وهذا مما يعلل به حديث عبد الله بن دينار والله اعلم.

ومن غرائب الصحيح ايضا حديث عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم "انما الاعمال بالنيات" الحديث. وقد خرجه الترمذي في الجهاد وسبق الكلام عليه هناك مستوفى فانه لا يصح الا من حديث يحيى بن سعيد عن محمد بن ابرهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر

ومنها ايضا حديث انس دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة وعلى رأسه المغفر. فانه لا يصح الا من حديث مالك عن ابن شهاب عن أنس وقد سبق ذكره في الجزء ايضا وامثلته كثيرة.

قال ابو عيسى ورب حديث استغرب لزيادة تكون في الحديث وانما يصح اذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على كل حر او عبد ذكر او انثى من المسلمين صاعا من تمر او صاعا من شعير فزاد مالك في هذا الحديث من المسلمين

وروى ايوب السختياني وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الائمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكر فيه من المسلمين.

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه وقد اخذ غير واحد من الائمة بحديث مالك واحتجوا به منهم الشافعي واحمد قالا اذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد زكاة الفطر عنهم واحتجا بحديث مالك. فاذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك عنه هذا ايضا نوع من الغريب وهو ان يكون الحديث في نفسه مشهورا لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة يستغرب

وقد ذكر الترمذي ان الزيادة ان كانت من حافظ يعتمد على حفظه

انتهى نقل المطلوب من كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي عن النسخة الخطية المنوه عنها في صدر هذا المنقول ونقله حسن رياض طلبة الناسخ بدار الكتب المصرية بالقاهرة والحمد لله رب العالمين

